خلال التقرير السنوي الـ 46 عن السنة المالية 2018/2017

«المركزي»: 42164.9 مليون دينار... ودائع المقيمين بالبنوك المحلية بارتفاع 0.5 في المئة

البنك المركزي

محمد الهاشل

- الهاشل: نحرص على تعزيز نظم المعلومات والشبكات ووسائل الاتصال بين البنوك وعملائها
- الدينار يحافظ على جاذبيته كوعاء للمدخرات المحلية
- ارتفاع أسعار الودائع لأجل بالدينار الكويتي
- زيادة أرصدة ودائع القطاع الخاص بنحو 313 مليون دينار

- مزيد من حماية حقوق العملاء بفضل تعليمات البنك المركزي
- «المركزي» يقود مبادرات ترسيخ تميز الكوادر الوطنية في المجال المالي والمصرفي
- ودائع المقيمين بالبنوك المحلية ارتفعت إلى42164.9 مليون دينار خلال السنة المالية 2018/17
- إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية ارتفع إلى 63876.2 مليون دينار
- تطوير محتويات صفحة «المركزي» الإلكترونية وتحديثها التزاماً بسياسة الشفافية الموضوعية

أصدر بنك الكويت المركزي تقريره السنوي للسنة المالية 2018/17. وأوضح الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي في تصريح صحفي بهذه المناسبة أنّ هذا التقرير هو الإصدار السادس والأربعون من سلسلة يُعدّها ويُصدرها بنك الكويت المركزي، ويحتوي التقرير بيانات الميزانية العمومية، وحساب الأرباح والخسائر لبنك الكويت المركزي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018، وتقرير مراقبي الحسابات باعتماد تلك البيانات المالية. إلى جانب ذلك، يعرض التقرير بشكل موجز أبرز المؤشرات والإجماليات النقدية والمصرفية الرئيسية للسنة المالية المذكورة في مجالات تطورات كل من سعر صرف الدينار الكويتي، وأسعار الفائدة المحلية، وعرض النقد، والودائع، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وأدوات الدين العام، والميزانية المجمّعة للبنوك المحلية، ومعدل التضخم المحلي، بالإضافة إلى أهم الجهود الإشرافية والرقابية التي قام بها بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17، وأهم العمليات المصرفية التي أنجزها، وأبرز الأعمال التي قام بها بنك الكويت المركزي لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة وبنية نظم المعلومات لديه، خلال السنة المالية المشار إليها.

وبيّن المحافظ أبرز مضامين التقرير الستوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 2018/17 مشيرًا إلى انه في ضوء المتابعة المستمرة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جانب، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية من جانب آخر، واستمرارًا لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يُكرّس الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، فقد قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 برفع سعر الخصم لديه بمقدار 25 نقطة اساس في 21 مارس 2018 ليصبح 3.0% (من 2.75% إلى 3.00%)، وجاء ذلك في اعقاب قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية في ديسمبر 2017. وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية 2018/17 ارتفاعًا مقارنة مع مستوياتها خلال السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل 3 أشهر لتصل في المتوسط خلال السنة المالية 2018/17 إلى نحو 1.529% و1.682% على الترتيب، مقابل نحو 0.903%، و1.108% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

وبموازاة ذلك، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى وفق النظام القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت، حيث بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2018/17 نحو 302.05 فلسًا لكل دولار أمريكي، مقابل نحو 303.09 فلسًا لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، بما يمثل انخفاضًا في سعر صرف الدولار الأمريكي قيمته 1.04 فلسًا ونسبته 0.34%. وبلغ معدل الفرق بين أعلى سعر (305.3 فلسًا) وأدنى سعر (299.2 فلسًا) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2018/17 ما نسبته 2.0%. وفي مجال التطورات النقدية والمصرفية ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليصل في نهاية السنة المالية 2018/17 إلى نحو 37095.0 مليون دينار، مقابل نحو 36704.2 ملايين في نهاية السنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعًا قيمته 390.8 مليونًا ونسبته 1.1%.

وعلى صعيد تطورات محفظتي القروض والودائع للبنوك المحلية، أشار المحافظ إلى أن أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية قد شهدت خلال السنة المالية 2018/17 ارتفاعًا قيمته 671.5 مليون دينار ونسبته 1.9%، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو 35559.1 مليون دينار، مقارنة بمستواها البالغ نحو 34887.6 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي رصيد ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنحو 220.7 مليون دينار وبنسبة 0.5% لتصل إلى نحو 42164.9 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2018/17 مقابل نحو 41944.2 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع محصلة للزيادة في أرصدة ودائع القطاع الخاص بنحو 313 مليونًا وبنسبة 0.9%، والانخفاض في أرصدة ودائع الحكومة بنحو 92.3 مليون دينار وبنسبة 1.3% في نهاية السنة المالية 2018/17.

ويستعرض التقرير السنوي جهود بنك الكويت المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية من خلال أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه. وفي هذا الصدد ارتفع الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات وتورق الخزانة) في نهاية السنة المالية 2018/17 ليصل إلى نحو 4542.3 مليون دينار مقابل نحو 3817.3 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة، كما ارتفع إجمالي الرصيد القائم لسندات وتورق البنك المركزي، ليصل في نهاية السنة المالية 2018/17 إلى نحو 3028 مليون دينار، مقابل مستواه البالغ نحو 2813 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا نسبته 7.6%. من جانب آخر، ارتفع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2018/17 ليصل إلى نحو 63876.2 مليون دينار، مقابل نحو 61957.4 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعًا بنحو 1918.9 مليونًا وبنسبة 3.1%.

وفي مجال التطورات الرقابية، أشار المحافظ إلى أن بنك الكويت المركزي تابع خلال السنة المالية 2018/17 جهوده الحثيثة في الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المُسجّلة لديه مستخدمًا أسلوب التركيز على المخاطر من خلال أدوات الرقابة المكتبية والميدانية، وذلك في إطار مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك الجهاز، ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعّالة، وبما يسهم في تكريس أجواء الاستقرار المالي. وقد أصدر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية المذكورة مجموعة متنوعة من التعليمات الرقابية والمصرفية الهادفة إلى تكريس حسن سير العمل المصرفي، وحماية العملاء، وتعزيز نظم وأمن المعلومات في الجهاز المصرفي والمالي، بالإضافة إلى جهود البنك المركزي في مجال التدقيق على ميزانيات الوحدات الخاضعة لرقابته وتحليل بياناتها الواردة وفقًا لأحدث المنهجيات المتبعة في هذا الخصوص.

وأكد المحافظ على حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز نظم المعلومات والشبكات ووسائل الاتصال بين البنوك وعملائها بهدف مكافحة عمليات الاحتيال المالي التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية كافة على المستوى العالمي خلال السنة المالية 2018/17. كما استمرت جهود بنك الكويت المركزي في مجال الرقابة والإشراف لتعزيز دعامات الاستقرار المالي من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بهدف التنسيق والتعاون بينهما بشأن تحديد الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات الخاضعة لرقابة الهيئة إصدارًا وتداولا.

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية 2018/17، توالت جهود بنك الكويت المركزي لتطوير الكوادر الوطنية العاملة لديه وتنمية قدراتها، والارتقاء بمستواها العلمي والمهني من خلال ابتعاث بعض موظفيه للدراسات العليا في جامعات عالمية مرموقة، ومن خلال برامج تدريبية متخصصة على الصعيدين المحلي والخارجي، بما يساهم في رفع مستوى أداء العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على تميّز الكوادر الوطنية، الأمر الذي يدعم قدرات البنك المركزي على القيام بالمهام الموكلة إليه. وفي سياق موازٍ، استمرت خلال السنة المالية 2018/17 مساعي بنك الكويت المركزي الهادفة إلى تطوير الكوادر الوطنية المتخصصة في مجالات العمل المصرفي والمالي بالتعاون مع البنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية، وذلك من خلال العديد من البرامج والمبادرات ومن أبرزها برنامج البعثات الدراسية للكويتيين للحصول على درجة الماجستير، وبرنامج تدريب وتوظيف الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي، وبرنامج تطوير القيادات التنفيذية بالتعاون مع جهات مرموقة على الصعيد الخليجي والعربي والعالمي.

وفي سياق متصل، أشار المحافظ إلى أن جُهود بنك الكويت المركزي تواصلت خلال السنة المالية 2018/17 لتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات لديه بما يتماشى مع آخر التطورات العالمية في هذا المجال، وشمل ذلك العديد من الأنظمة التقنية في إداراته ومكاتبه المختلفة. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/17 بإنجاز عدّة مشاريع تطويرية من أبرزها مشروع أنظمة العمليات البنكية الأساسية، واستبدال نظام «مضاهاة التواقيع ونظام مقاصة الشيكات الخاصة ببنك الكويت المركزي»، والإشراف على مشروع «توريد وتطبيق نظام المدفوعات الحكومية»، وتطبيق نظام السلاسل الزمنية المطور، وتطبيق نظام مراقبة البنوك الإسلامية المحدّث.

وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على توثيق روابطه مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي وعموم الجمهور، والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها الوسائط الإعلامية وتقنياتها، قام بصياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تبرز جهود البنك المركزي ودوره في اختصاصاته الرئيسية في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام وترسيخ الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، أعدّ البنك المركزي خلال السنة المالية 2018/17 إصداراته الدورية المختلفة متضمنة أحدث الإحصاءات والبيانات الاقتصادية والنقدية والمصرفية بما في ذلك التقرير الاقتصادي لعام 2017، وتقرير الاستقرار المالي للعام المذكور. كما حرص البنك المركزي على تطوير محتويات صفحته الإلكترونية وتحديثها التزامًا بسياسة الشفافية الموضوعية التي ينتهجها البنك المركزي، وفي إطار توسيع قاعدة النشر الإلكتروني للبنك المركزي، ازداد خلال السنة المالية 2018/17 عدد المتابعين على حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك المركزي بما يعكس ازدياد متانة العلاقات العامة بين البنك والجمهور والمؤسسات المحلية والدولية. كما يحرص بنك الكويت المركزي على تعزيز أواصر العلاقات بين موظفيه من خلال تنظيم الفعاليات والاستفادة من المناسبات المختلفة.

واختتم الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه بالإشارة إلى انه يمكن الحصول على نسخة من التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 2018/17 من خلال موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت وعنوانها.

«اتحاد الشركات» يصدر دراسة عن التغيير في أسعار الفائدة وأثره على الاقتصاد

أصدر اتحاد شركات الاستثمار الكويتي أمس السبت دراسة بعنوان (التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد) يوضح فيها أثر التغير في سعر الفائدة على حركة الاقتصاد في فترات زمنية متغيرة وماهيتها كأداة هامة من أدوات السياسات النقدية.

وقال الاتحاد في بيان صحفي ان الدراسة التي قام بها الدكتور حسن الحاج تهدف الى تفعيل أهداف الاتحاد لإعداد الدراسات والبحوث الفنية المتخصصة في قطاع التنمية والتطوير الاستثماري ونشر الثقافة الاستثمارية والعمل على تنمية وتطوير قطاع الاستثمار.

وأضاف الاتحاد أن الدراسة تسلط الضوء على أثر تحركات اسعار الفائدة على كل من المدى القصير والطويل والتي تتخذها البنوك المركزية في الدول المتقدمة كأداة هامة من ادوات السياسات النقدية لدفع وتحفيز نمو الاقتصاد العالمي.

وأوضح أن الدراسة تناولت السياسة النقدية التوسعية التقليدية وكذلك السياسة النقدية غير التقليدية مثل سياسة التيسير الكمي وأثرها على الاقتصاد.

وبين أن الدراسة تناولت كذلك سياسة أسعار الفائدة السالبة وإشكاليات الخروج من سياسة التيسير الكمي والعودة بأسعار الفائدة الى مستوياتها الطبيعية.

وأفاد بان الدراسة تناولت كذلك تاثير هذه السياسات على الجهاز المصرفي وإبراز تطورات معدلات التضخم والبطالة والشروط التي تحكم دول مجلس التعاون في اتباع السياسة النقدية.

يذكر أن سلسلة إصدارات اتحاد شركات الاستثمار تتضمن بواية الاستثمار والخدمات المالية (دولة الكويت) وطريقك إلى عالم البورصة وصناديق الاستثمار وأهم البورصات في العالم والأزمات المالية العالمية.

كما تتضمن الاصدارات إدارة المخاطر وحوكمة الشركات والتحليل الفني في سوق الكويت للأوراق المالية ودور القيم وأخلاقيات الأعمال في التجارب العالمية في ظل مفاهيم الإدارة الرشيدة (الحوكمة) نماذج وتطبيقات وتوافق استراتيجيات الشركات مع منظومة الاقتصاد المعرفي أساس الريادة والتنافسية ودراسة تنشيط وتطوير قطاع الاستثمار.

«أسواق المال» تطلق 18 خدمة جديدة عبر بوابتها الإلكترونية

أطلقت هيئة أسواق المال الكويتية 18 خدمة جديدة عبر بوابتها الالكترونية تهدف إلى تبسيط إجراءات التعامل معها وتعزيز ورفع كفاءة العمل بما يتوافق والتوجهات الحكومية بشأن ميكنة الأعمال وفق آلية تيسر إجراءات العمل.

وقالت الهيئة في بيان صحفي أمس السبت إن الخدمات الجديدة تشمل خدمات قانونية تستهدف تنظيم آليات التواصل بين الهيئة والجهات المشمولة برقابتها لتادية مختلف البلاغات والقضايا.واضافت ان من بين الخدمات تلك المتعلقة بالنواحي القانونية وخدمات أخرى خاصة بانشطة التراخيص كطلبات ترخيص انشطة أوراق مالية وكذلك طلبات تجديدها وإلغائها.وذكرت ان تلك الخدمات تختص بمهام التسجيل كترشيح وتسجيل وإلغاء المناصب أو الوظائف واجبة التسجيل وفقا لقواعد الكفاءة والنزاهة وكذلك نماذج طلبات تسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ونماذج طلبات قيد تسجيل مراقبي الحسابات لدى الهيئة.

وأشارت إلى ان آخر الخدمات المزمع إطلاقها في الوقت الحالي عبر البوابة ستتناول الخدمات ذات الصلة بإدراج أسهم الشركات المحلية والأجنبية في بورصة الأوراق المالية وذلك بالتنسيق مع شركة بورصة الكويت.وأكدت سعيها لإنجاح توجهها في تقديم خدماتها المختلفة عبر بوابتها الالكترونية وضمانا لتوعية المعنيين بالخدمات المتوفرة عبر البوابة وآلياتها والمتطلبات الخاصة للحصول عليها واجراءاتها.ولفتت إلى أن بوابتها الالكترونية ستمثل المنصة الجامعة لكل خدماتها الالكترونية للجهات المشمولة برقابتها كما ستمثل في الوقت ذاته أداة تواصلهم مع الجهات المعنية داخل الهيئة.وكشفت الهيئة عن تبنيها برنامجا تدريبيا توعويا ينفذ على مراحل بالتزامن مع مواعيد اطلاق أي من تلك الخدمات حيث استبقت إطلاق الحزمة الجديدة من خدماتها اليوم بتنفيذ المرحلة الأولى من هذا البرنامج التوعوي خلال الفترة الممتدة بين 27 أغسطس الماضي و5 سبتمبر الحالي.يذكر أن هيئة أسواق المال الكويتية تأسست وفقا للقانون رقم 7/2010 الذي أقره مجلس الأمة في فبراير 2010 وتعديلاته وبموجب القانون تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.